

مجلة آداب المستنصرية

بحث في موضوع:

((الفلستينيون في إسرائيل ويهودية الدولة))

The Palestine in Israel and Jewish of State

المدرس وليد حسن محمد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

Lecturer, Waleed Hassan Mohammed

Center for Strategic and Internatioal Studies

Univirsity of Baghdad

الكلمات الافتتاحية: (الفلستينيون)، (اسرائيل)، (يهودية)

Email: awaleed2008@yahoo.com

المخلص:

خضع جزء كبير من الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، إثر النكبة الكبرى التي تعرض لها الفلسطينيون بعد الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في العام ١٩٤٨، وتهجير الآلاف منهم، وفرضت السلطات المحتلة عليهم الانسلاخ عن محيطهم العربي، وإجبارهم على الامتثال للنظام الإسرائيلي وقوانينه وأوامره، وسياسته العنصرية. وتعمل إسرائيل على جعل كيائها يهودياً خالصاً، بواسطة فرض الأمر الواقع، وبواسطة إنشاء حقائق جديدة على الأرض، وعلى الرغم من أن الصفة اليهودية للدولة بمحتواها العنصري الذي يريده المشروع الصهيوني، تتعارض مع القيم الإنسانية والقوانين الدولية، إلا أنه يظهر: أن الإصرار الإسرائيلي على يهودية الدولة يأتي في سياق السعي لضمان استمرار المشروع الصهيوني، بغض النظر عن أية تغيرات مستقبلية، وتسعى إسرائيل لفرض موضوع يهودية دولة إسرائيل على الواقع والإعتراف بذلك، ولاسيما بعد ان حصلت على تأييد واسناد من قبل بعض الأطراف الدولية المنحازة لها، وفي مقدمتها: الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سينعكس سلباً على وضع السكان الآخرين غير اليهود، وتأثير ذلك في الفلسطينيين العرب داخل إسرائيل، ومستقبل وجودهم كمواطنين ضمن هذه الدولة

The Palestine in Israel and Jewish of State

Lecturer, Waleed Hassan Mohammed

The topic area of that's research dealing with procedures of Israel to change entity of Palestine and make State as the Jewish State, deprived Arabs from all rights, that's policy which began after disaster of ١٩٤٨, step by step try to make the Zionist entity as racial state which limited to Jews only, that's policy already contradicted with the principles of Human rights and International Law.

Yet, Israel still getting an international assistance and support especially from United States of America, which reflected passively upon Arabs and their future as citizens within Israel State.

المقدمة :

مثل الفلسطينيين، الذين أصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل بعد قيامها في العام ١٩٤٨، جزءً متجانساً من النسيج المجتمعي الفلسطيني، الذي كان يشكل الشعب العربي الفلسطيني قبل تقسيم فلسطين بموجب القرار الأممي، المرقم (١٨١) لعام ١٩٤٧، وكان سكان الجزء الفلسطيني الذي خضع للإحتلال الإسرائيلي، جزءً فاعلاً في مقاومة المشروع الاستعماري الاستيطاني للحركة الصهيونية التي عملت على إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين، وإثر النكبة الكبرى التي تعرض لها الفلسطينيون بعد الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في العام ١٩٤٨، وتهجير الآلاف منهم، بدأ فصل جديد في تاريخ فلسطين وشعبها تمثل ببقاء جزء كبير من الشعب الفلسطيني في أراضيهم ومدنهم وقراهم، وخضوعهم لحكم جديد بعد انتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين، تمثل بحكم الإدارة الإسرائيلية التي احتلت قواتها العسكرية مناطقهم وبلداتهم، والتي فرضت عليهم الانسلاخ عن محيطهم العربي، وإجبارهم على الامتثال للنظام الإسرائيلي وقوانينه وأوامره، وسياسته العنصرية.

وتقوم فرضية البحث على ان إسرائيل تعمل على جعل كيانها يهودياً خالصاً، حيث يرى قادة "إسرائيل" : أن يهودية الدولة تفرض أساساً بالأمر الواقع، وبإنشاء حقائق على الأرض، وعلى الرغم من أن الصفة اليهودية للدولة بمحتواها العنصري الذي يريده المشروع الصهيوني، تتعارض مع القيم الإنسانية والقوانين الدولية، إلا أنه يظهر: أن الإصرار الإسرائيلي على يهودية الدولة يأتي في سياق السعي لضمان استمرار المشروع الصهيوني، بغض النظر عن أية تغييرات مستقبلية، والتي سيكون لها تأثيرات كبيرة على أوضاع العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل.

ونحاول في هذا البحث المتواضع الوقوف ازاء أحوال المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل، وما يواجهونه من معاملة عنصرية، وتمييزية من قبل النظام والسكان اليهود، والمستوطنين الجدد الذين يقطنون في المناطق التي كان العرب الفلسطينيون يمثلون الأغلبية والسكان الشرعيين فيها، وطبيعة المجتمع الإسرائيلي، والمساعي والتوجهات لفرض موضوع يهودية دولة إسرائيل على الواقع، ومحاولة الإعتراف بذلك، وتأثير ذلك فيهم ومستقبل وجودهم كمواطنين ضمن هذه الدولة وبواسطة المباحث الآتية:

أولاً: العرب في إسرائيل:

ثانياً: إسرائيل من الداخل:

ثالثاً: الدولة اليهودية، جذورها ووسائل تحقيقها:

المبحث الأول): العرب في إسرائيل:

يُعد السكان العرب في إسرائيل جزء من الشعب الفلسطيني في تشكلهم التاريخي على أرض فلسطين التاريخية، وفي وجودهم الحاضر، وقد أطلقت تسميات عدة على الفلسطينيين في إسرائيل، وهي: (العرب في إسرائيل) أو (عرب إسرائيل)، أو (عرب ٤٨)، أو (عرب الداخل)، والعرب الفلسطينيون في إسرائيل، والفلسطينيون في إسرائيل، والأقلية الفلسطينية، والأقلية العربية، وغيرها من التسميات، وبرزت هذه التسميات مع نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة دولة إسرائيل على أنقاض الوجود القومي الفلسطيني، فضلاً عن أن هذه التسميات اقترنت بسياسات التمثيل، وهي لا تعكس هوية الفلسطينيين في إسرائيل فحسب، وإنما تعكس فيما تعكس كذلك الموقف التحليلي الذي يستخدم هذه التسميات (١).

وجاءت هذه التسميات بعد تمكن الحركة الصهيونية، اثر ارتكاب عصابات الإرهابية المسلحة المجازر الجماعية والانتهاكات المروعة إلى حد كبير من تفريغ المناطق التي خصصها مشروع التقسيم (للدولة اليهودية) من أصحابها العرب ولكنها فوجئت عند احتلالها مناطق المثلث، ولاسيما الجليل والنقب بوجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين العرب، ما زالوا يتشبثون بالأرض الوطنية (٢).

لقد فقد نحو (٧٥٠) ألف مواطن فلسطيني مساكنهم وأراضيهم وقراهم إثر عمليات الترحيل القسري والتطهير العرقي التي قامت بها القوات العسكرية والعصابات الصهيونية، حيث تم طرد نصف السكان الفلسطينيين من أراضي فلسطين التاريخية، و(٨٥%)، من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في ما أصبح يُعرف لاحقاً بـ(دولة إسرائيل)، وظل داخل فلسطين المحتلة تحت الحكم الإسرائيلي نحو (١٥٠) ألف فلسطيني في بعض المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، وشمل العمل الصهيوني الرامي إلى القضاء على الوجود المادي للعرب في فلسطين: تهجير المواطنين العرب من المدن، وإزالة منازل وأحياء عربية بأكملها في هذه المدن، حيث تم تفريغ مدن: صفد، وطبرية، وبيسان تماماً من المواطنين العرب، وظل في القدس ويافا وحيفا واللد والرملة وعكا (على الترتيب) نحو (٤,٦%، ٥,١%، ٥,٧%، ٢٣,٣%)، من المواطنين العرب، في حين ازداد عدد سكان الناصرة بسبب لجوء أعداد من أبناء القرى العربية المجاورة إليها (٣)، ويوضح الجدول رقم (١) الملحق بالبحث أعداد العرب في المدن التي وقعت تحت الاحتلال الصهيوني قبل العام ١٩٤٨ وبعدها.

وترافق مع عمليات التهجير والإبعاد القسري، إصرار العصابات الصهيونية على تدمير الوجود المادي العربي على أرض فلسطين، وذلك عبر عمليات القصف والهدم التي تعرضت لها التجمعات العربية في فلسطين المحتلة، وتابعت السلطات الإسرائيلية هذه العمليات في الأعوام اللاحقة، إذ أزلت من الوجود معالم القرى العربية التي جرى طرد سكانها منها، وتباينت المصادر التي وثقت أو أرخت تهجير العرب من فلسطين في تحديد عدد القرى العربية التي جرى تدميرها خلال الحرب وبعدها، إلا أن الرجوع إلى بعض الموسوعات، وتقديرات رئيس لجنة حقوق الإنسان الإسرائيلية (إسرائيل شاحاك) تبدو متقاربة، كما

أن الكتاب الموسوعي الذي أشرف عليه المؤرخ (د. وليد الخالدي)، وصدر بواشنطن في العام ١٩٩٢، وترجم إلى العربية، وصدر في بيروت بعنوان (كي لا ننسى) إذ ذكر: إن القرى المدمرة هي: (٤١٨) قرية، كما ذكر في عملاً توثيقياً آخر: إن عدد القرى والمواقع السكنية الفلسطينية المدمرة هو (٤٧٢). (٤).

وعاش الفلسطينيون داخل حدود دولة إسرائيل في إطار عزلة خانقة وإجراءات صارمة وتحت حكم عسكري اتسم بالتمييز بين العرب سكان الأرض الأصليين، وبين المهاجرين اليهود الوافدين والغاصبين للأرض، وعمدت إسرائيل إلى القضاء على الهوية العربية، وإذابة العرب في الكيان الإسرائيلي عبر أسرتهم، كما تعاملت معهم كمجموعة من الطوائف ابتداءً بتجنيد أبناء الطائفة الدرزية وإنكار عربيتهم، وانتهاءً بعدّ العرب جميعاً (أبناء أقليات) هي في الواقع طوائف دينية (٥).

ويقيم نحو (٧١%) من السكان العرب في (١١٦) تجمع سكني يشكل العرب فيها كل السكان تقريباً، ويقيم (٢٤%) منهم في ثمانية تجمعات سكنية مختلطة، وهي تجمعات سكنية يشكل اليهود الغالبية العظمى فيها، كما هنالك أقلية عربية موجودة في تجمعات سكنية مختلطة هي: (القدس، تل أبيب، يافا، اللد، معلوت، ترشيحا، الناصرة العليا، عكا، والرملة)، في حين يقيم (٤%) منهم في أماكن لا تعدها وزارة الداخلية تجمعات سكنية، ومعظمها مناطق بدوية في جنوب البلاد (٦).

وصنفت إسرائيل العرب الفلسطينيين التي تصل نسبتهم الآن نحو (٢٠،٧%)، من مجموع السكان في إسرائيل رسمياً إلى مسلمين، (وهم السواد الأعظم)، ومسيحيين، ودروز وشركس، كما فرقت بين العرب البدو والعرب الحضري، وطبقت عليهم سياسات متفاوتة، وتعاملت معهم بأساليب مختلفة، وفرضت القيود على حرية تنقل الفلسطينيين داخل البلاد، وحتى داخل المنطقة الواحدة، وسنت السلطات الإسرائيلية مجموعة من القوانين التي تضيق الخناق على الأقلية العربية، وسعت سياسات الدولة إلى إضعاف الأقلية العربية عن طريق التفريق، وفصل مجموعتي: (الدروز والبدو) عنها، وسلب معظم الحقوق السياسية والثقافية الجماعية، والحرمان المادي الموسع (٧)، ومنحت صلاحيات واسعة للحكام العسكريين في المناطق العربية، تتضمن فرض القيود والإبعاد والحجز الإداري والمراقبة والاعتقال ومصادرة الأملاك ونسف المنازل، وأسست الحكومة الإسرائيلية عقب إعلان الدولة إسرائيل، إدارة خاصة أسمتها بـ (إدارة الأملاك العربية)، وتم وضع مساحات كبيرة من الملكيات العربية تحت تصرف حارس يخضع لوزارة المالية له حق التصرف في (أملاك الغائبين) وهم: (الفلسطينيون) الذين أبعادوا عن أراضيهم إلى الخارج (٨).

وواجهت إسرائيل منذ نشوئها معضلتين: الأولى تتجسد في الوجود العربي ذاته، وما يتفرع عنه من مشكلات أخرى، مثل: الأخطار الديمغرافية الناجمة عن التكاثر الطبيعي، أو تلك الأخطار الناجمة عن وجودهم الجغرافي، وكثافتهم السكانية في مناطق مهمة، مثل: الجليل والمثلث والنقب، والمعضلة الأخرى

تتمثل بـ: الهوية القومية والشعور بالانتماء إلى الشعب العربي الفلسطيني بشكل عام، وقد هيات حلاً للمعضلة الأولى عن طريق نهج الأراضي العربية على امتداد أعوام الاحتلال، وإحلال المستوطنين اليهود فيها تحت غطاء من شتى القوانين والأساليب العنصرية، وتحويل التجمعات الفلاحية العربية إلى أقلية عمالية مبعثرة ومضطهدة في حواشي المدن (٩)، وقد وصف البروفيسور (آرون يفتاحيل) مكانة العرب في إسرائيل على أنها: (مواطنة في الغيتو ضمن نظام متعدد المستويات من "الأبرتهايد الزاحف" ، وهذا النظام غير المعلن من التقييد يمتد من داخل إسرائيل نفسها إلى المناطق المحتلة).

وبعد حرب حزيران في العام ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل لجميع الأراضي الفلسطينية، وقع قسم كبير من الشعب الفلسطيني (أكثر من مليون فلسطيني) تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر، وتأثر العرب في إسرائيل بالتطورات الجديدة التي حدثت بعد الحرب، ومنها بروز الصراع والمواجهة المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل كدولة محتلة، كما تأثرت بالتغييرات التي طرأت في المجتمع الإسرائيلي بعد السيطرة على مناطق الضفة الغربية وغزة، واستغلالهما اقتصادياً، وتأثر العرب في إسرائيل بنتيجة اللقاء المباشر مع فلسطيني المناطق المحتلة، كما تأثروا بالتغييرات التي طرأت في المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي، وكشف اللقاء المباشر عن العوامل المشتركة، مثل: الثقافة، الدين، علاقات القرابة الأسرية، والمصالح المشتركة، وتبين: أن في استطاعة العرب في إسرائيل، والذي يشكل نشاطهم جزءاً من الاقتصاد الإسرائيلي القيام بدور الوسيط مع اقتصاد المناطق المحتلة (١٠).

ومر العرب في إسرائيل بعمليات تحول بنيوية رافقت عمليات التحديث القسري، أدت إلى زيادة إدماج هذه الأقلية على هامش الاقتصاد الإسرائيلي، ورافق نمو الشعور الوطني الفلسطيني في السبعينيات، وعملية التأكيد على الهوية الوطنية، ونمو وعي بفكرة (المواطنة الإسرائيلية)، والحقوق والإمكانات الكامنة فيها، وابتداء العرب في إسرائيل بعد حرب تشرين في العام ١٩٧٣، بتطوير أجندة سياسية جماعية تقوم على: إرساء مكانتهم كأقلية وطن قومية، كما صمّموا على الدفاع عن ممتلكاتهم وتراثهم، وعلى تحقيق المساواة، وتحصيل الاعتراف بهم (١١)، وعملوا على: إقامة مؤسسات محلية وطنية، منها: الاتحادات الطلابية، ولجان الدفاع عن الأرض ولجنة روعساء السلطات المحلية، وشعر الأكاديميون بأهمية دورهم بالتأثير في الحياة السياسية، فأقاموا تنظيمات مستقلة لهم .

(المبحث الثاني): إسرائيل من الداخل:

يضم المجتمع الإسرائيلي لفيف من مجموعات أثنية، تُعد فسيفساء غير متجانسة إنتمائياً وثقافياً، وعلى الرغم من محاولات الصهر التي مارستها المؤسسات الإسرائيلية الرسمية من أجل خلق ما يسمى بـ ((الإسرائيلي الجديد)) تيمناً بالمشروع الأمريكي الذي سعى إلى خلق الأمريكي الجديد، فتشابه المجتمعات الإسرائيلية والأمريكية والأسترالية، والكندية من حيث تشكيلها العرقي والاجتماعي، كونها مجتمعات هجرة وذلك على الرغم من الفوارق في الأهداف والدوافع والأوضاع والمقومات وطريقة النشوء(١٢).

السمات الأساسية للمجتمع الإسرائيلي:

يتسم النسيج الاجتماعي الإسرائيلي باحتوائه على مكونات غير متجانسة، تضم: السكان الشرعيون، وهم كما أوضحنا في المبحث السابق، ما تبقى من الشعب الفلسطيني في أراضي العام ١٩٤٨، بعد تهجير غالبيته قسرياً، وأقوام متنافرة من المستوطنين الذين هاجروا إلى فلسطين من مختلف أنحاء العالم منذ بداية القرن الماضي وحتى الآن، ويعرفون بالبلدان التي هاجروا منها، وإن أي دراسة سريعة بخصوص التركيبة السكانية للمجتمع الإسرائيلي تظهر حجم الاختلافات والتفاوتات الواسعة بين مختلف فئات المجتمع، حيث يحتل اليهود الغربيون قمة الهرم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، في حين يقبع العرب في قاعدته، وفي الوقت الذي يشكل فيه اليهود الشرقيون نسبة (٥٠%) من سكان إسرائيل، والعرب نسبة (٢٠%)، أي ما مجموعه (٧٠%)، نرى أن كلتا المجموعتين ولاسيما العرب محرومة- تقريباً- من أي امتياز، في حين يحتل اليهود الغربيون موقع الصفة الحاكمة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً (١٣).

وعند القيام برسم خريطة لتكوينات المجتمع الإسرائيلي، نرى أن المجتمع الإسرائيلي ينقسم من الناحية القومية إلى مجموعتين كبيرتين هما:

أ: السكان الشرعيون (العرب الفلسطينيون): ويطلق عليهم(فلسطينيو ١٩٤٨)، أو (عرب الداخل)، وغيرها من التسميات التي اشرنا إليها فيما تقدم، وتعاني الأقلية العربية في إسرائيل من التمييز في جميع مجالات حياتها داخل إطار المواطنة الإسرائيلية، ولم يتم الاعتراف بشخصيتهم القومية، ولديهم بعض الحقوق المجزوءة، ولكنهم لا يتمتعون بحقوق جماعية على الإطلاق (١٤)، وبعد العام ١٩٦٧ تزايد الوعي القومي، وبرزت أحزاب عربية، أهمها: الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير.

وأعلن جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، مؤخراً: بأن عدد السكان الفلسطينيين يبلغ (١،٦٧٠،٠٠٠) نسمة من عدد سكان إسرائيل الذي وصل إلى (٨،٠٨١،٠٠٠) نسمة، ويبلغ عدد اليهود (٦،٠٦٦،٠٠٠)، نسمة في حين يصل عدد السكان من أصول وجنسيات مختلفة إلى (٣٤٥) ألف نسمة(١٥).

المظاهر العنصرية ضد السكان العرب:

يعاني الفلسطينيون داخل إسرائيل التمييز ضدهم في مجالات مختلفة، ولهذا التمييز أسبابه ومظاهره ، وتكمن الأسباب في: طبيعة النظام الإسرائيلي، والذي يؤكد على أن الدولة هي: دولة اليهود، وليست دولة جميع مواطنيها، ولذلك يتعذر الحديث، أو توقع أن هناك في إطار النظام الإسرائيلي، ما يسمى بـ(المساواة)، لاسيما مع السكان الأصليين للبلاد (العرب الفلسطينين)(١٦).

وارتكبت إسرائيل انتهاكات ومظالم ومآسي ضد السكان العرب، منذ قيامها في العام ١٩٤٨، (لا يمكن لهذا البحث المتواضع استيعابها)، وحتى وقتنا الراهن. وأورد فيما يلي بعض ما جاء في تقرير لجامعة الدول العربية أعد في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، يتضمن معلومات مستقاة من داخل إسرائيل، ومنقولة من مراجع رسمية عربية وأجنبية، ومن أشخاص عاشوا أحداثها، وقاسوا مرارتها، وقد اشتمل التقرير على بيانات عن الموضوعات الآتية(١٧):

- التمييز العنصري في تعليم العرب في إسرائيل.

- تهويد المدن العربية (الناصرة أنموذجاً).

- تشريد العرب في سبيل إقامة مشروعات إسرائيلية.

- نماذج من صور الاضطهاد (كثيية) عن حياة العرب في يافا.

- تعذيب العرب في السجون الإسرائيلية.

- إجحاف المزارعين العرب ومصادرة أراضيهم.

وقد خلص التقرير في فقرته (١) على أن سياسة التعليم الإسرائيلية تتفق مع أغراض الصهيونية، وأهدافها السياسية التي ترمي في الدرجة الأولى إلى: اضطهاد العرب، ووضع الصعاب أمامهم، وجعل حياتهم سلسلة من الآلام، يضطرون معها إلى هجر وطنهم، واللجوء إلى الأقطار العربية المجاورة، كما ترمي سياسة التعليم الإسرائيلية إلى: أسرلة من بقي منهم، وغرس فكرة القومية الإسرائيلية في أذهانهم، وقطع الصلة بين حاضرهم وماضيهم، إذ يفرض منهج التعليم الخاص بالعرب: دراسة اللغة والثقافة العبرية والتاريخ اليهودي، وتاريخ الحركة الصهيونية، وتمجيد رجالها، وكذلك دراسة التوراة، والمواطنة، وواجباتها تجاه دولة إسرائيل، وفي الوقت نفسه يدرسون لهم تاريخ العرب بشكل مشوه وجغرافية البلاد العربية كما تريد إسرائيل.

وفي إسرائيل دولة اليهود، فإن اليهود وحدهم يعدون بشراً، أما غير اليهود فلهم تصنيف خاص، وكأنهم حيوانات، ومنهم من يدعو إلى استعمال القسوة تجاه الحيوانات و(غير اليهود)، ومنهم لايبالي ، وعلى كل حال، والكلام هنا إلى الدكتور (إسرائيل شاحك)، الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس، فإن من يتفهم مبادئ الدولة اليهودية، يتبين له بكل وضوح: أن (غير اليهودي) ليس إنساناً وهو ما تريده المصلحة اليهودية.

إن طريقة معاملة اليهود للعرب في إسرائيل تظهر التناقض الواضح بين الإنسانية التي تدعي بها الديانة اليهودية، والواقع العملي المعاش، والذي يشهد على عنصرية دولة إسرائيل، وليس أدل على ذلك، كما يقول البروفسور (آمون روبنشتاين) في مقال له في صحيفة (هاآرتس) في ٣/١٠/١٩٧٢: مما حدث في القريتين العربيتين (أقرط، وكفر برعم) اللتين طردا سكانهما بقسوة ووحشية، وهذا ما دأبت عليه الدولة الإسرائيلية منذ نشأتها لتتيح لنفسها إمكانية إقامة مستوطنات للوافدين الجدد من اليهود (١٨).

وهناك مظاهر عدة من التمييز العنصري التي تمارس ضد العرب، ومنها: أن معظم العرب يسكنون في أكواخ حقيرة أو منازل قديمة متداعية وأحياناً ينامون داخل المتاجر اليهودية التي يعملون بها، حيث يغلق أصحابها الأبواب عليهم من الخارج حتى الصباح، وأحياناً أخرى يضطرون لقطع مسافات طويلة بين قراهم وأماكن العمل في المدن (١٩)، أما مستوى المعيشة فهو متباين للغاية، فاليهود يمتلكون وسائل الرفاهية، أما العرب فلا يعرفونها، وأن معدل وفيات الأطفال بين العرب ضعف معدله لدى اليهود.

وتناولت صحيفة (يديعون أحرانوت) يوم ١٣ كانون الأول من العام ٢٠٠٦، تقريراً يكشف عن: الواقع الصعب لأزمة السكن التي يعيشها عرب إسرائيل، بسبب سياسات التخطيط والبناء الإسرائيلية التي تمنع العربي من بناء مسكن جديد له، لصعوبة منح تراخيص البناء، وبسبب البطالة العالية، فإن العرب في إسرائيل هم الأكثر فقراً، ويعيشون في مساكن شديدة الاكتظاظ، إذ يبلغ المعدل (٤،٢) عربياً في الغرفة الواحدة، مقابل (٨،٠) يهودياً، ويذهب الأستاذ (سامي سموحا) في ندوة عقدت بجامعة حيفا في ٥ حزيران من العام ١٩٩٠، للقول إن التعصب تجاه الأقلية العربية ينبع من بنية الدولة، ومن القوى المركزية، وليس من الأطراف والمتطرفين، وألمح إلى الأوضاع التي تعزز عدائية الشعب اليهودية تجاه المواطنين العرب، وهي (٢٠):

- يعيش المجتمع اليهودي في بنية معادية، ومن الطبيعي أن ينمو الحقد تجاه المواطنين العرب.
- من أجل حكم الأراضي المحتلة، لا خيار لإسرائيل سوى حرمان الفلسطينيين من الحقوق الإنسانية والمدنية.
- ما تزال إسرائيل مجتمعاً صهيونياً من دون مجال لحل وسط،
- إسرائيل ديمقراطية من الدرجة الثانية، من دون حقوق مدنية مثبتة في القانون، وهي دولة يتمتع اليهود فيها بمركز متميز.

وفي كتابه (العرب واليهود في إسرائيل) الجزء الثاني يذكر (سامي سموحة) دراسات استطلاعية، تؤكد أن (٥٨%) من الشعب اليهودي الراشد يرغبون في حرمان المواطنين العرب الإسرائيليين من حق الاقتراع، وأن (٧٤%) يؤيدون تمييزاً ناشطاً من الدولة ضد العرب في جميع مجالات الحياة، وأيد (٥٩%) منهم ترحيل الفلسطينيين، وأن (٧٥%) منهم غير مستعدين للعمل تحت إمرة مدير عربي إسرائيلي (٢١).

وفي دراسة للعالم الفلسطيني (نديم روحانا) في العام ١٩٨٩، أظهرت: أن خيار المساواة التامة بين العرب واليهود في إسرائيل غير مرغوب فيه، ويصف البعض المعاملة التي يلقاها العرب في إسرائيل، بأنها

أكثر سوءاً من المعاملة التي يلقاها الهنود الحمر في أمريكا، أو التي كان يلقاها المواطنون السود في جنوب أفريقيا.

ويمارس الإسرائيليون وسائل ضغط عدة ضد العرب لتشديد عوامل العزلة والتفرقة العنصرية بينهم وبين اليهود، ومنها ما يسمى بـ(القوائم السوداء) التي يدرج فيها اسم كل من يقوم بنشاط معاد للحكومة، أو الذين لا يقومون بدور (المرشد) لأجهزة الأمن ضد زملائهم، وتستخدم هذه القوائم ضد الطلاب، لمنعهم بعد التخرج من الحصول على وظيفة أو عمل في شركات إسرائيلية، وغلق أبواب العمل بوجههم، كي يضطروا إلى الهجرة من إسرائيل بحثاً عن العمل، ومن أساليب الإكراه على البيع والاستيلاء على الأملاك العرب، هو: إلقاء القبض على صاحب العقار أو الأرض، والضغط عليه، وتعذيبه لإجباره على البيع، وهذا ما حصل مع عدد من أصحاب المحلات والمقاه في القدس الشرقية، ومع عدد من المثقفين الذين اختاروا طريق الخروج من وطنهم لتأمين سلامتهم ومنهم: الكاتب حبيب قهوجي، والمحامي صبري جريس(٢٢).

ويُعد الاحتجاز الإداري من الأساليب القسرية العنصرية التي تمارس ضد النشطاء العرب هو ما يسمى بـ(الاحتجاز الإداري) بحجة الاشتباه بالانتماء لمنظمات معادية، أو تهديده الأمن، إذ يوضع المواطن في السجن لمدد غير محدودة دون محاكمة يتعرض خلالها لمختلف أنواع التعذيب والإهانة والتحقيق، وهناك أيضاً "أوامر التقييد، وفرض الإقامة والمراقبة، إذ يوضع البعض، وتحت أوامر عسكرية بتحديد الحركة والتنقل وفرض الإقامة في مكن معين، وإلزام البعض بمراجعة أقسام الشرطة والأمن يومياً، أو ثلاث مرات في اليوم، أو تحديد الإقامة لمدة محدودة حسب أوامر قائد المنطقة العسكرية، ويعامل الغالبية العظمى من اليهود العرب بازدراء وغطرسة، وكثيراً ما يسمع العربي ألفاظاً وكلمات نابية، ومن قبيل (شغل عربي)، أي أنه شغل هابط النوعية و(عربي قذر)، و(ذوق عربي)، أي ذوق رديء بطبيعة الحال، وهناك العشرات من التعبيرات العنصرية المماثلة التي تحط من مكانة العربي(٢٣).

وتمتد مظاهر التمييز العنصري ضد العرب لتشمل: حرمان الفلسطينيين من العمل في قطاعات اقتصادية مختلفة لأسباب أمنية، إذ تعد الأسباب الأمنية في الخطاب السياسي الإسرائيلي مرنة، وتتسع لإساءة معاملة المواطن الفلسطيني في مختلف المجالات، فضلاً عن تحديد أماكن للوجود والتنقل واستعمال الطرق، ونشير هنا إلى أن السلطات الإسرائيلية أنشأت طرقاً خاصة حول بعض المدن تستخدم من قبل اليهود فقط، ويمنع على العربي الفلسطيني استخدامها، بل عليهم تجنبها وتحاشيها، ويسمى الفلسطينيون هذه الطرق بـ(طرق التمييز العنصري)، وقد علق أحد الكتاب الغربيين على ذلك بقوله: (عندما كانت جنوب أفريقيا تدار من قبل حكومة البيض العنصرية، كانت هذه الأساليب تمارس هناك فقط، والآن وقد ذهب هذا النظام إلى غير رجعة، إلا أن إسرائيل، وباستخدامها القوة والأجهزة الالكترونية لتحديد الحركة في هذه الطرق بواسطة رخص معدنية ملونة تسمح بموجبها لليهود باستخدام هذه الطرق فقط)(٢٤).

ونشير في هذا المبحث، وتأكيداً للمظاهر والممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد المواطنين العرب في إسرائيل، إلى النتائج التي توصلت إليها جمعية مكافحة العنصرية في إسرائيل، إثر إجراء استطلاع للرأي

العام في إسرائيل أجراه معهد جيوغرافيا، والتي أشارت فيه إلى أن إسرائيل دولة عنصرية بشكل خطر، وينبغي عليها أن تعد نتائج الاستطلاع دروساً فورية في الثقافة الإنسانية(٢٥).

وتدل نتائج الاستطلاع على مدى تغلغل الأفكار العنصرية المعادية للعرب في إسرائيل، وأبرزت: أن (٤٠%) من اليهود في إسرائيل يحبذون: أن تقوم الحكومة بتشجيع (فلسطيني ٤٨) البالغة نسبتهم (٢٠%) من سكان إسرائيل على الرحيل إلى الخارج، والتنازل عن مواظنتهم الإسرائيلية والجنسية الإسرائيلية التي يحملونها، كما أظهر الاستطلاع ما يلي:

(٦٨%) من اليهود ليسوا مستعدين للعيش بجوار العرب.

(٤٦%) من اليهود ليسوا مستعدين لإقامة علاقات صداقة مع العرب.

(٦٣%) من اليهود يعدون العرب في إسرائيل بمثابة خطر أممي وديمغرافي عليهم.

(٣٤%) من اليهود يعتقدون أن الثقافة العربية دونية بالمقارنة مع ثقافات الشعوب الأخرى في العالم.

(٥٠%) من اليهود قالوا أنهم يشعرون بالكراهية والاشمئزاز عندما يستمعون إلى اللغة العربية.

(٤١%) من اليهود يفضلون الفصل بين العرب واليهود في أماكن اللهو.

(١٨%) من اليهود يكرهون كل ما هو عربي.

وقال سكرتير الجمعية: أن جمعياته رصدت خلال العام ٢٠٠٥، ما لا يقل عن (٢٢٥) حالة عنصرية ضد العرب في إسرائيل، بينها اعتداءات جسدية على خلفية عنصرية، بلغ بعضها إلى درجة القتل، وعلى سبيل المثال قيام إرهابي صهيوني بإطلاق النار بشكل عشوائي على عرب في مدينة (شفا عمرو) العربية، وقتل (أربعة) مواطنين أبرياء، وانتقد سكرتير الجمعية الجهاز القضائي الإسرائيلي الذي يصدر أحكاماً تتسم بالتمييز الواضح ضد العرب، إذ يصدر حكم شديد ضد العربي، وحكم أخف بكثير ضد متهم يهودي وبالتهمة نفسها، ويذكر: أن جامعة حيفا أصدرت بحثاً أكاديمياً، خلص إلى أن إسرائيل تمارس سياسة تمييز عنصري في مجال الصحافة على الرغم مما تدعيه من حرية الصحافة وحرية التعبير(٢٦).

ب: المستوطنون اليهود: وهم الذين هاجروا إلى إسرائيل في موجات متتابعة، وأسسوا دولة إسرائيل في

العام ١٩٤٨، وينحدرون من مختلف أرجاء العالم، وتبرز منهم أربع مجموعات رئيسة ممثلة بأحزاب

سياسية، وهي: (الروس)، ويمثلهم: حزبا: إسرائيل بعاليها، وإسرائيل بيتنو، و(المغاربة)، ويمثلهم: حزب

شاس وحركة جيشر، والأوروبيون والأمريكيون والأثيوبيون وتمثلهم الأحزاب اليهودية الغربية المختلفة، وهي:

العمل، والليكود، وشينوي، والحفدال، ويهودت هتوراه، والوحدة الوطنية، وميرتش، وكاديفا، وميماد، وحزب

الوسط (المركز)، والحزب الشيوعي الإسرائيلي.

كما ينقسم المجتمع الإسرائيلي من الناحية الدينية إلى: متدينين وعلمانيين، ويعد المتدينون أقلية في

إسرائيل، لكنهم أقلية مؤثرة ويزداد ثقلها النسبي يوماً بعد آخر، وينقسم اليهود المتدينون، من حيث الموقف

من الأيديولوجية الصهيونية، والتي قامت عليها دولة إسرائيل إلى: مندبين صهيونيين، ويمثلهم أحزاب: المفدال وميماد ومندبين لا صهيونيين (متشددين) أصوليين، ويمثلهم أحزاب: شاس، ويهودت، وهتورا، والعلمانيون، ويمثلهم: أغلب الأحزاب الإسرائيلية، كما أنهم يمثلون أغلبية المجتمع الإسرائيلي. وينقسم العلمانيون إلى أحزاب اليمين، وتمثله أحزاب: الوحدة الوطنية، إسرائيل بعاليها، إسرائيل بيتينو، والليكود، وجيشر، وأحزاب يسارية، وتمثله أحزاب: العمل، وميرتس، وشينوي، والمركز، وشعب واحد^(٢٧).

(المبحث الثالث) : الدولة اليهودية، جذورها ووسائل تحقيقها:

جذور فكرة الدولة اليهودية:

قبل أكثر من ثلاثة عقود ، نشرت «وثيقة سرية» أعدها «بن غوريون»* في العام ١٩٤١، بعنوان «خطوط هيلكية للسياسة الصهيونية»، وهي: وثيقة سرقتها المخابرات البريطانية من داخل حقيبة «بن غوريون» عندما كان موجوداً في لندن، وبعد ثلاثين عاماً من سرقتها سلمتها السفارة البريطانية في تل أبيب إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس الغربية، وقد جاء في رسالة السفارة البريطانية المرفقة بالوثيقة ما يلي: «وفقاً لقوانين الوثائق العامة منذ العام ١٩٦٣، حتى العام ١٩٦٧، وما يعيننا هنا، هو: فهم (بن غوريون)، وتلامذته الحاليين لمفهوم «الدولة اليهودية». ففي الوثيقة يؤكد حرفياً على «ان الاستنتاج الأول الذي علينا استخلاصه، هو: إن إقامة دولة يهودية كانت وسيلة ضرورية لانجاز الحركة الصهيونية في الأوضاع الجديدة التي ستعقب الحرب»، والمقصود هنا هو الحرب العالمية الثانية التي كانت مستعرة ، ويكمل مسوغاً كلامه: «لأن الهدف الذي يجب ان نضعه أمامنا ليس احراز (الهدف النهائي) بحسب القاموس الصهيوني، ولم يتوقف الأمر عند الشك في انه اذا كان هناك هدف نهائي في التاريخ ، فإنني لا أؤمن بأنه حان الوقت لإحرازه ، مهما كان هذا الهدف»، ويحدد قيمة إقامة الدولة كهدف قائلاً: « لذا، أصبحت إقامة دولة يهودية الآن، الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة توطين ملايين اليهود، والذين اقتلعوا من أوروبا قبل الحرب وخلالها، بأرض خاصة بهم، ومن أجل هدف الصهيونية المباشر»^(٢٨).

لقد كانت "إسرائيل"، وطوال الوقت تنظر إلى نفسها بعدّها دولة يهودية، وحتى قبل التأسيس كان الهدف المركزي لقادة الحركة الصهيونية السعي من أجل "إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين"، وعلى هذا الأساس انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا في العام ١٨٩٧، وعلى هذه الخلفية صدر وعد بلفور في العام ١٩١٧، وحتى قرار التقسيم الشهير (١٨١) الصادر عن الأمم المتحدة في

١٩٤٧/١١/٢٩، تحدث هو الآخر عن دولة يهودية على نحو (٥٥%) من أرض فلسطين، إلى جانب دولة عربية، وكذلك فقد تضمن اتفاق الهدنة الذي جرى توقيعه بعد الحرب العربية - الإسرائيلية بإشراف الدول الكبرى: أمريكا وبريطانيا وفرنسا، التعامل مع خط وقف إطلاق النار على أنه حدود "إسرائيل"، مع أنه أضاف نحو (٢١%) من أراضي الدولة العربية إلى الدولة اليهودية، وتجاهلت هذه القوى أيضاً عمليات الطرد الجماعي التي تعرض لها العرب الفلسطينيون، سواء من داخل المنطقة المخصصة لليهود أو تلك المحددة للعرب (٢٩).

ومنذ تأسيسها تعاطت "إسرائيل" مع نفسها : كدولة "يهودية ديمقراطية"، وتقديم الصفة اليهودية على الديمقراطية لم يكن عبثاً، فهي دولة يهودية بالنسبة للفلسطينيين، وديموقراطية لليهود فقط، وجرت عملية ترجمة هذا الأمر عبر حزمة من القوانين، أهمها قانون العودة الذي صدر في العام ١٩٥٠، والذي يعطى الجنسية الإسرائيلية لكل يهودي، وبمجرد أن تطأ قدماه أرض فلسطين (٣٠)، فيما حرمت عن الفلسطينيين الذين غابوا عن مساكنهم وقت إعلان الدولة، فضلاً عن الذين هجروا بقوة السلاح .

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن التفهم الأمريكي والأوروبي لفكرة الدولة اليهودية جاء كتعويض عما جرى لليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية، علماً: أن الدولة اليهودية أو حل المسألة اليهودية على حساب فلسطين لم يكن من أجل التعويض على اليهود أو تكفيراً عن الذنب فقط، وإنما أيضاً للحفاظ على مصالح الدول الاستعمارية في هذه المنطقة الحساسة والإستراتيجية من العالم. لذلك نرى أن هذا الدعم قد استمر بغض النظر عن تبدل الدول الغربية المسيطرة والمهيمنة دولياً، غير أن المفهوم الغربي للدولة اليهودية لا ينطبق بالضرورة مع المفهوم الصهيوني لها، فقد أرادها الصهاينة دولة مفتوحة لليهود العالم يحصلون على الجنسية الإسرائيلية، متى وطأتها أقدامهم، ودولة ذات طبيعة وقوانين عنصرية تضمن مزايا خاصة لأتباع دين مُعَيَّن، وبما يخالف القوانين الدولية والقيم والمبادئ المتعارف عليها وحقوق الإنسان، وهو ما لم تقصده بالضرورة كل الدول الغربية، كما لم تقصد الدول التي أيدت قرار التقسيم إحداهن عملية تطهير عرقي للفلسطينيين الذين سيقومون في الدولة اليهودية الموعودة، إذ إن الدولة اليهودية في قرار التقسيم كانت ثنائية القومية، فقد كان الفلسطينيون فيها أكثر من (٤٩%) واليهود أقل من (٥١%)، وكان الفلسطينيون سيتفوقون على اليهود عددياً في بضع سنين، لولا (التطهير العرقي) الذي قامت به العصابات الصهيونية، والذي خفض نسبة الفلسطينيين لأقل من (٢٠%) في زمن الحرب، ومنذ الإعلان عن قيام دولة "إسرائيل" في العام ١٩٤٨، لم تتم المطالبة بالإقرار بيهودية الدولة، ربما لاعتقاد قادة الكيان: أن ذلك أمر مفروغ منه، وأنه مرتبط بالتعريف أو بالرغبة الإسرائيلية أولاً وأخيراً وليس بالقرار أو بالقبول العربي.

وبعد النكبة الثانية في حزيران من العام ١٩٦٧، تمكنت "إسرائيل" من احتلال سيناء والضفة الغربية والجولان وقطاع غزة خلال ستة أيام، وفرضت الهزيمة على ثلاثة جيوش عربية، ظهر الحديث لأول مرة عن مطالبة الدول العربية بالاعتراف بدولة "إسرائيل" فقط ، في حين كان يجري العمل لفرض الهوية

ال"يهودية" كأمر واقع عبر القوة والقهر، وأخذ مفهوم يهودية الدولة - إسرائيل دولة يهودية-، منذ أكثر من عقد من الزمن يتردد على ألسنة عدد من المسؤولين الإسرائيليين، ويشغل اهتمام وسائل الإعلام، ويحتل حيزاً في أوساط الباحثين والأكاديميين، فضلاً عن أنه عُدَّ إيديولوجية الدولة الأساسية، وهي بذلك تعمل على إبطال التزامها الرسمي بالديمقراطية، إذ باتت إيديولوجية التهويد هي الطاغية في الخطاب السياسي للحكومة، ومعظم الأحزاب الإسرائيلية، والتي تتغذى من الجدلية المتواصلة للعنف بين اليهود والفلسطينيين (٣١) .

وتسعى إسرائيل إلى إقامة الدولة اليهودية الخالصة، وبإعتماد مخطط رسمته الحركة الصهيونية، ويقضي هذا المخطط الى تطهير الداخل الإسرائيلي، أو بمعنى أصح: ما تراه "إسرائيل" مجالها المجتمعي الداخلي، من الوجود الفلسطيني المتزايد بإطراد، لما له من انعكاسات خطيرة عليها في المستقبل العاجل والبعيد معاً، ذلك أن الهدف الرئيس لهذا المخطط الكبير هو تحصين وتغليب العنصر اليهودي الصهيوني في داخل هذا الكيان المصطنع. إذن ان موضوع الدولة اليهودية قديم ، أما الجديد فيه، فهو شعور قادة إسرائيل اليوم بأن الأوان قد آن للبدء بتطبيقه وتنفيذه وفرضه على الآخرين، وبما يعني تطهير عرقي جديد بغطاء دولي، وموافقة إقليمية لتحقيق صفاء ونقاء الدولة اليهودية.

قونة التهويد:

صدرت قوانين إسرائيلية عدة في الأعوام الأخيرة الماضية، سعت لترسيخ مصطلح يهودية دولة إسرائيل، كان من أهمها: القانون المتعلق بتهويد أسماء الأماكن والمعالم العربية التاريخية الإسلامية والمسيحية على السواء، ومنها أيضاً القرار الذي صدر عن الكنيست الإسرائيلي يوم ١٦/٧/٢٠٠٣ ، والذي قدم مشروعه أعضاء من كتلة الليكود وفاز بأغلبية (٢٦) وعارضه (٨)، ويقضي بضرورة ترسيخ فكرة يهودية الدولة، والعمل على تعميمها على دول العالم، ومحاولة انتزاع موقف فلسطيني إلى جانب القرار المذكور،، وتضمن القرار: إشارات إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة ليست مناطق محتلة، لا من الناحية التاريخية، ولا من ناحية القانون الدولي، ولابموجب الاتفاقيات التي وقعتها "إسرائيل مع المفاوض الفلسطيني"، ودعا إلى: مواصلة تعزيز المستوطنات الإسرائيلية وتطويرها، والتمسك بالخطوط الحمراء الصهيونية، وفي مقدمتها السيادة المطلقة على مدينة القدس بشقيها الغربي والشرقي المحتلين في العامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، والاحتفاظ كذلك بالمناطق الأمنية(٣٢). وفي قراءة متأنية للمصطلح المذكور يمكن الجزم: بأنه يحمل في طياته توجها إسرائيليا لطرد أبناء فلسطين من وطنهم بزعم الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية، ويستوي في ذلك فلسطينيو الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، بمن فيهم العرب المقدسيون،

وفلسطينيو الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨، الذين فرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية، في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسة الإسرائيلية إلى أسرتهم وجعلهم هامشيين في مناحي الحياة كافة، وهذا ما يفسر اشتراط إسرائيل قبول المفاوض الفلسطيني بفكرة يهودية الدولة قبل انطلاق مفاوضات محتملة بين الطرفين.

ولقد حرص روعساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بدءاً بـ (أريئيل شارون)، وانتهاءً بـ(بنيامين نتنياهو)، على ترديد المطالبة بيهودية الدولة، ففي الرابع من حزيران للعام ٢٠٠٣، ألقى شارون خطاباً في مدينة العقبة الأردنية، طالب فيه الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وسار الرئيس الأميركي السابق جورج بوش على منواله، ولم يتزك فرصة تمر دون الإعلان عن إسرائيل كدولة يهودية حيوية، وفي مؤتمر أنابوليس، (٢٧/١١/٢٠٠٧)، عاد رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، وأكد على ضرورة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، ولم يفت الرئيس الأميركي باراك أوباما الفرصة، حيث أكد هو الآخر على ما سبق لسلفه ما تقوّه به، وأيد الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وكرّر ذلك أمام لجنة الشئون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) في العام ٢٠٠٨، وكذلك في أيلول من العام ٢٠١٠، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حين أكد على التزام الولايات المتحدة الأميركية بالاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة يهودية(٣٣).

وارتفعت وتيرة تردد وتداول مفهوم (يهودية الدولة)، وترافق مع مسار عملية التفاوض بين الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي، وبات يطرح وباستمرار، عادة من جانب الطرف الإسرائيلي، كطلب، أو اشتراط، موجه إلى الطرف الفلسطيني، ويطفو على السطح في بعض الأحيان خلال الصراع الداخلي بين التيارات السياسية الإسرائيلية بخصوص النشاط الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة، والتقدم في عملية السلام.

ولتكريس الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تأييد الطروحات الإسرائيلية، كما تعمل على فرضها كدولة (قوية)، ولضمان وجودها وتكريس توسعها في المنطقة، التي تسعى لتحويلها الى فسيفساء من الدويلات الطائفية والدينية، وهو المطلب الصهيوني الذي جرى تحديده، والعمل من أجله منذ نشوء الدولة الصهيونية، ولذلك فهي تعمل على تعميمه وتكريسه في العراق ومجمل المنطقة، حيث لن يستقيم تكريس الطابع اليهودي لدولة إسرائيل دون تشكل المنطقة على أساس ديني وطائفي، فدولة إسرائيل ليس من الممكن أن تكون موجودة وتستمر في البقاء إلا على هذا الأساس الديني (اليهودي)، لأنه المسوغ الوحيد لسيطرتها على فلسطين، ومن ثم يجب أن تتشكل كل المنطقة على صورتها ومثالها(٣٤).

إن سياسة إسرائيل في الرفض والإقصاء والتمييز والإسكات ما هي إلا استمرار للحرب على الفلسطينيين، والذين ظلوا في إسرائيل بطرق أخرى، فإسرائيل في حالة حرب مستمرة معهم لكي يقبلوا

بسلطتها، وليعترفوا بالقانون الذي أعلنت عنه في العام ١٩٤٨، عن طريق وثيقة ما يسمى بـ (الاستقلال الإسرائيلية)، وهو قانون يهودية الدولة وديموقراطيتها، والذي يرفضه أغلبية الفلسطينيين في إسرائيل منذ إقامة دولة إسرائيل، والذي تحول في العقدين الأخيرين الى خطاب سياسي جماعي ملور يمثل حزب سياسي ونخب سياسية، والى مشروع وطني منظم يتعامل مع «أصوات المعركة»، المعركة على التاريخ، وعلى الوجود في المكان الفلسطيني، وعلى عودة اللاجئين الفلسطينيين، وهي حرب استنزاف إسرائيلية مستمرة ضد الفلسطينيين في إسرائيل، على أصعدة مختلفة، وإن كان ذلك عن طريق التشريعات المختلفة، أو عن طريق ملاحقة القيادات السياسية والجمعيات والمؤسسات العربية التي تتحدى الخطاب الإسرائيلي ويهودية الدولة (٣٥).

وجدير بالإشارة الى أن أول عودة لمطلب يهودية الدولة عاد للظهور على المسرح الدولي كان مع (يهود أولمرت) رئيس الحكومة السابق في مؤتمر (أنابوليس)، والذي عقد بالولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧، وثمة من يرى: أن (أولمرت) هو أول رئيس حكومة يطرح علناً، وبصورة حادة وواضحة للغاية، مطلب الاعتراف بـ(إسرائيل) دولة للشعب اليهودي، في حين جرت العادة على أن يتم الاكتفاء بمقولة: "دولتين لشعبين" من دون التطرق إلى الحديث عن "الشعب اليهودي" منفرداً. أما (بنيامين نتنياهو)، رئيس الحكومة الحالي، فقد زعم بأن "الشرط الأساس لإنهاء الصراع هو: الإقرار الفلسطيني العلني، الملزم والصادق بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي". ولقد أقدمت حكومته في تشرين الأول من العام ٢٠١٠، على إجراء تعديلات على "قانون المواطنة" بحيث يتضمن أداء قسم الولاء لـ"الدولة اليهودية" شرطاً للاكتساب الجنسية الإسرائيلية. وزعم (نتنياهو): أن هذا الطرح "استمرار لما بدأه (بن غوريون)، أي دولة لليهود، لا دولة يعيش فيها مواطنون من اليهود". ويرى (غيورا أيلاند)، احد أبرز منظري الأمن القومي الإسرائيلي: أن طرح (نتنياهو) شرط ضروري لإحراز تسوية نهائية مع الفلسطينيين، وكشفت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية عن جهد تبذله الإدارة الأميركية من أجل إقناع أعضاء الجامعة العربية بالإعلان عن قبولهم بمبدأ (الدولة اليهودية)، وذلك بعد ما أعلنوا قبولهم مبدأ (تبادل الأراضي) بناء على حدود العام ١٩٦٧، (٣٦).

وبرز في العام ٢٠١٠، موضوع (يهودية الدولة) بوصفه مهمة مركزية لإسرائيل، وكأحد الشروط الواجبة والمطلوبة لإستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وفي هذا الإطار تم تعديل (قانون المواطنة) خلال العام ٢٠١٠، لينص على: يهودية الدولة، كما أقرت الكنيسة جملة من القوانين في السياق ذاته سنعرض لها لاحقاً، ويشار هنا إلى أن فكرة يهودية الدولة ليست أمراً طارئاً بالنسبة لإسرائيل، وإنما هي في صلب العقيدة الصهيونية، ونصت عليها في وثيقة قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، وإن تم ربطها بصفة الديمقراطية، ولم تكن إسرائيل حين قيامها بحاجة إلى قوانين فاقعة في عنصريتها لترسيخ يهوديتها. ولكن عندما بدأت الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر تؤكد وجودها وهويتها، وجدت

الدولة الإسرائيلية نفسها أمام طارئ غير متوقع، واتجهت رويداً رويداً، إلى إعادة تعريف نفسها داخل النصوص القانونية: كدولة يهودية، وهو ما يعني عملياً أن فكرة "دولة جميع المواطنين" لا تنطبق على إسرائيل.

كما شهدت العام ٢٠١٠، ترجمةً للتوجهات اليمينية المتشددة في إسرائيل في سياق سياسي واجتماعي داخلي، وذلك على شكل جملة من القوانين العنصرية التي أقرتها الكنيست خلال العام، مستهدفةً الأقلية العربية الفلسطينية، ومن أبرز هذه القوانين (٣٧):

١. تعديل قانون المواطنة/ الجنسية الذي بات يفرض على كل من يريد الحصول على الجنسية الإسرائيلية "أداء الولاء لإسرائيل بصفته دولة يهودية وديمقراطية"، وعلى خلفية: أن صفة اليهودية تملو وتسبق صفتها الديمقراطية على عكس إدعاء سابق بتساوي، وتوازن الصفتين: اليهودية والديمقراطية، وكان حزب (إسرائيل بيتنا) هو من بادر إلى طلب تعديل هذا القانون.
٢. إقرار قانون النكبة الذي يخول الحكومة بسحب الترخيص أو بحجب التمويل عن كل حزب أو هيئة أو منظمة تحيي ذكرى نكبة فلسطين.

٣. إقرار اللجنة الوزارية لشئون التشريعات لقانون يدعو إلى منح أولوية في سوق العمل، وجهاز التعليم العالي لمن سبق، وخدموا في الجيش الإسرائيلي أو تطوعوا في إطار "الخدمة المدنية" غير الإلزامية، وإقرار اللجنة لقانون ثانٍ تم تفصيله على "مقاسات" قضية (د. عزمي بشارة)، إذ ينص على: منع تحويل أموال لعضو كنيست سابق لم يمثل للتحقيق في شبهات موجهة له تصل عقوبة السجن فيها إلى خمسة أعوام على أقل تقدير.

٤. إصدار قانون "حظر التحريض"، حيث سيتم حبس أي شخص ومعاقبة، أي جهة تنكر حق إسرائيل في الوجود، بوصفها وطناً قومياً للشعب اليهودي، وهو بمثابة قانون يقر ويثبت يهودية الدولة.

ولذا فإننا نرى بأن فلسطينيو العام ١٩٤٨، يواجهون مخاطر جدية على مستقبلهم، فنحو (٧٣%) من اليهود الإسرائيليين يعدونهم خطراً على الدولة، ومن بين هؤلاء (٣١%) يريدون طردهم من ديارهم، وهم متروكون لمصائرهم من غير أن يكون للعرب أو السلطة الفلسطينية القدرة على دعمهم دعماً حقيقياً، وعندما جاءت حكومة (نتنياهو) إلى سدة الحكم في إسرائيل، وضعت شرط مسبق لاستئناف المفاوضات، وهو: الإقرار بيهودية الدولة، وعدته شرطاً لا غنى عنه في أي اتفاق سلام بحيث أصبح من الثوابت الإسرائيلية التي عليها شبه إجماع، وإن لم أقل إجماعاً تاماً، ولم تعد إسرائيل تكتفي بمطالبة الفلسطينيين بالتنازل عن حق العودة: كشرط للاعتراف بدولة فلسطينية، وإنما أصبحت تطالبهم بالاعتراف بها كدولة يهودية، أو دولة للشعب اليهودي، وأخذت تحصل على موافقة دول العالم الغربي على هذا الطلب، فبعد الولايات المتحدة الأميركية اعترفت كل من: ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بيهودية إسرائيل، وأصبح هذا الأمر

الخطر جداً يتحول ويتسلل إلى أجندة أية لقاءات إسرائيلية مع أي طرف آخر، وإلى اللقاءات التي تهتم بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لدرجة: أن هناك من القيادة الفلسطينية من صرح: "إنه لا يعنينا ماذا ستسمي إسرائيل نفسها"، وكأن المسألة مسألة تسمية، وليست محاولة إسرائيلية جديدة لتصفية القضية الفلسطينية، التي هي في جوهرها قضية لاجئين، وحقهم في العودة، في حين تفاخر دولة إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية وواحة الديمقراطية في المنطقة، إلا أنها فشلت في تحقيق الاندماج والاختلاط للمجتمع الإسرائيلي في شعب واحد، فشلت في ذلك لأنها كانت منذ بدايتها إثنية عنصرية تستثني العرب من المشاركة الفعالة في النظام السياسي الإسرائيلي، فضلا عن تفضيلها اليهود الغربيين على اليهود الشرقيين، ومع مرور الوقت تزايدت الإثنية في المجتمع الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت حياة الإسرائيليين رهينة بأيدي أقلية متمزعة تفرض سطوتها عن طريق المساومة والابتزاز والعنف (٣٨).

وترى "إسرائيل" اليوم: أن الفرصة سانحة أكثر من أي وقت مضى لجعل كيائها يهودياً خالصاً، ولم لا وهي تنظر إلى العالم العربي يشتعل بالفتنة والحروب والدمار في ظل ما يسمى بـ"الربيع العربي"، ولهذا فإن الإسرائيليين يقولون للفلسطيني: "أنت مجبور بالاعتراف بنا دولة يهودية، ولا سبيل آخر أمامك"، والطامة الكبرى أن السلطة الفلسطينية ما تزال تقدم المزيد من التنازلات، فعندما يعترف الفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود، وأنها دولة يهودية أو دولة للشعب اليهودي، فهو بذلك يتبنى الرواية الصهيونية للصراع، وبعد أن يفعل ذلك يُسقط بنفسه حقوقه: بتقرير المصير، وحق العودة، والتعويض، ومحاسبة إسرائيل على ما ارتكبه من جرائم، وما ألحقته بالفلسطينيين من أضرار مادية ومعنوية لا حصر لها، منذ بدء الغزوة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن، وحين يرتكب الفلسطيني هذه الجريمة يُسقط حقه ليس بعودة اللاجئين إلى ديارهم فحسب، هذا الحق الذي أقره القانون الدولي والمواثيق والقرارات الدولية، وإنما يجعل ظهر فلسطيني ١٩٤٨، مكشوفاً ومعرضاً لتنفيذ مخططات التهجير "الطوعي" والقسري، والتي لم تغادر أذهان وبرامج الكثير من القادة الإسرائيليين وأحزابهم.

لقد طرح (أولمرت) على الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) في أحد اللقاءات بينهما في العام ٢٠٠٨، إقرار مبدأ (تبادل السكان) إلى جانب مبدأ (تبادل الأراضي)، حتى تتمكن إسرائيل التخلص من نسبة كبيرة من فلسطيني ١٩٤٨، والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، لأن بقاءهم في وطنهم يطرح سؤالاً بخصوص حقيقة دولة إسرائيل بوصفها دولة يهودية أو دولة للشعب اليهودي (٣٩).

وفي تاريخ ٢٨/٦/٢٠١١، توجه نتنياهو في كلمة له أمام أعضاء من الوكالة اليهودية في القدس إلى الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) مطالباً إيّاه: بأن يردّد على لسانه جملة لا تتعدى كلمات أربع: أنا أقبل دولة يهودية. وما لبث أن جاء الرد على لسان الرئيس الفلسطيني في الجلسة الافتتاحية للمجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في رام الله بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو من العام ٢٠١١، تضمنت: جملة

قصيرة لم تتجاوز هي الأخرى كلمات أربع، تعبّر عن الرفض المطلق للاعتراف بالدولة اليهودية، أو يهودية الدولة لن نقبل بها مطلقاً (٤٠).

أن قبول السلطة الفلسطينية مصطلح "إسرائيل" دولة يهودية أو سكوتها عنه يعني تنازلها عملياً عن حق العودة، ودفنه إلى الأبد بشهادة فلسطينية، ومنع عودة اللاجئين إلى وطنهم المحتل في العام ١٩٤٨، كي لا تؤثر عودتهم في الديموغرافية الإسرائيلية، وطابع الدولة اليهودي، وأن هذا المصطلح يتضمن في طياته توجه مركزي نحو طرد أبناء فلسطين من وطنهم بزعم الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية، ويستوي في ذلك فلسطينيو أراضي ٦٧، وفلسطينيو أراضي ٤٨ الذين فرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية.

النتائج والتبعات الميدانية والسياسية:

إن إصرار «إسرائيل» على اعتراف العالم بمن فيهم العرب واليهود: بأن «إسرائيل» أصبحت دولة يهودية يؤدي إلى نتائج عدة في مقدمتها (٤١) :

١- إن فلسطيني ١٩٤٨، هم بقايا مرحلة انتقالية كانت الدولة فيها ناشئة ببحر من العدا، وتريد أن تفرض وجودها فقبلت بهؤلاء الذين يذكرونها دائماً بعدم الاتساق، كما أنهم بالطبع لم يتمكنوا من الاندماج في الدولة الجديدة، ويفصلوا عن ماضيهم، لذلك يجب ترحيلهم إلى العالم العربي الأرحب.

٢- سيتم الفصل بين السكان الفلسطينيين واليهود في كل فلسطين، تمهيداً للحصول على كل فلسطين، وإزالة اسمها ليحل محله «إسرائيل»، ولذلك فإن هذا المخطط سيحتكّ حتماً بـ(الأردن) التي ترى «إسرائيل» بأنها الوطن البديل للفلسطينيين من فلسطين، كما تحتكّ بمصر في سيناء التي لم تغفل عنها حتى في مخطط قيام الدولة الذي وضعه (هرتزل)، وفي مذكرات كل السياسيين الإسرائيليين.

٣- تستمر المفاوضات مع الجانب الفلسطيني للقضاء على المقاومة، والتسليم: بأن كل المطالب الفلسطينية المعروفة بقضايا الوضع النهائي قد حسمت.

٤- إن الاعتراف بيهودية الدولة سيؤدي إلى إشكاليات عدة، منها:

أ- مع مصر والأردن اللتين إعترفتتا بدولة غير محدودة الحدود، وطابعها غير يهودي.

ب- إن يهودية الدولة تُناقض قرار قبول «إسرائيل» عضواً في الأمم المتحدة.

ت- إنها تصبح دولة عنصرية لا تتمتع بشروط بقائها في كل المنظمات الدولية.

٥- شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم التي شردوا منها في العام ١٩٤٨، على أساس أن لا منطلق في عودة هؤلاء إلى الدولة اليهودية.

٦- التنازل عن الحقوق الفلسطينية في القدس، وإعطاء «إسرائيل» الحق التام في المدينة، مادام تم الاعتراف بها كدولة يهودية، مما ينقض أي حق للفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، ودلالة على ذلك سعي السلطات الإسرائيلية لإقتسام الحرم القدسي مع المسلمين، والمطالبة بإدارته بدلا عن المملكة الأردنية الهاشمية.

الخاتمة :

إحتل موضوع يهودية الدولة الصدارة في تفكير وتخطيط الحركة الصهيونية، وقادة إسرائيل بعد قيامها، بوصفه مهمة مركزية لإسرائيل، وهذا الأمر دفع (نتتياهو) لجعل موضوع اعتراف الفلسطينيين بيهودية «إسرائيل» شرطاً لموافقة حكومته على قيام دولة فلسطينية فارغة من كل محتوى ضمن ما تبقى من الضفة الغربية وغزة، وبعد إسقاط القدس وحق العودة، ولاسيما بعد أن أخذت تحصل على موافقة دول غربية على هذا الطلب، فبعد الولايات المتحدة الأميركية اعترفت كل من: ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بيهودية إسرائيل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى وضع المقاومة في دائرة الاتهام، ويعرض العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل لخطر المزيد من الاضطهاد أو الترانسفير، ويحيل فلسطينيي العام ١٩٦٧، إلى خدم وأيدٍ عاملة رخيصة لمشروعه الاقتصادي، لذا يجب على الفلسطينيين كافة قطع الطريق على الشرط الإسرائيلي بيهودية الدولة، ووقف الابتزاز السياسي الإسرائيلي للطرف الفلسطيني، ووقف أية مفاوضات قد تؤدي إلى هكذا نتيجة، كما وضع هذا الشرط كأحد الشروط الواجبة والمطلوبة لإستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

إن الشعب الفلسطيني واحد، وقضيته واحدة، ويجب التمسك بوحدة الشعب والأرض والقضية، وعدم الانجرار وراء المخططات الإسرائيلية التي فصلت الشعب عن قضيته وأرضه، وقسمت الشعب الفلسطيني الواحد إلى شعوب وطوائف، والأرض إلى أجزاء: (أ، ب، ج)، وإلى أرض ١٩٤٨، وأرض ١٩٦٧، والضفة وغزة، والقدس، والحبل على الجرار.

وبدون التمسك بوحدة القضية وترابط جوانبها المختلفة لا يمكن تحقيق أي حق، وإنما التنازل عن الحقوق مجتمعة أو أي حق منفرداً يجعل الطريق ممهدة لتصفية القضية الفلسطينية بالمفرق وبالجملة، كما أن أي فصل ما بين الأرض والشعب والقضية يحرم الفلسطينيين من أدوات وأوراق القوة والضغط، الكفيلة وحدها بتحقيق أهدافهم المتمثلة بحقهم بتقرير مصيرهم بأنفسهم، ودحر الاحتلال، وتحقيق الحرية،

والعودة، والاستقلال.

الملاحق

ملحق رقم (١)

عدد المواطنين العرب في العام ١٩٤٨		المدينة
بعد الحرب	قبل الحرب	
٣٥٠٠	٧٥٠٠٠	القدس
٣٦٠٠	٧٠٠٠٠	يافا
٢٩٠٠	٧١٢٠٠	حيفا
٢٠٠٠	٣٤٩٢٠	اللد-الرملة
١٦٨٠٠	١٥٥٦٠	الناصرة
٣٥٠٠	١٥٠٠٠	عكا
٠	٥١٣٠	طبرية
٠	٩٥٣٠	صفد
٠	٥٣٠٠	بيسان

جدول بأعداد المواطنين العرب في المدن الفلسطينية التي تعرضت للتهجير قبل حرب ١٩٤٨ وبعدها.

المصدر: إبراهيم عبد الكريم، تجمعات العرب في فلسطين (دراسة) منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص ٥٧

مصادر البحث:

أولا الكتب العربية والمترجمة:

- ١- إبراهيم عبد الكريم، تجمعات العرب في فلسطين (دراسة)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩.
- ٢- إسرائيل شاحك، عنصرية إسرائيل بالوثائق والأرقام، ترجمة: خليل فريجات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨.

- ٣- أريخ صباغ خوري، ونديم روحانا، الفلسطينيون في إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية (مدى الكرمل)، حيفا، ٢٠١١
- ٤- جلال الدين عز الدين علي، الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، أبو ظبي، ١٩٩٩
- ٥- حبيب قهوجي، عرب فلسطين عام ١٩٤٨-انتماء وصمود، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٦
- ٦- راسم الخمايسي، اليهود الشرقيون في إسرائيل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٧- ضياء الحاجري، إسرائيل من الداخل، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢
- ٨- د.عزمي بشارة، العرب في إسرائيل- رؤية من الداخل، ط٢ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، نيسان ٢٠٠٢
- ٩- فوزي الأسمر، عربي في إسرائيل، ترجمة نظمي لوقا وصوفي عبد الله، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧٧
- ١٠- ليث كوهين، وآخرون، إسرائيل (٢٠٢٠)، المجلد السادس)، إسرائيل والشعب اليهودي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥
- الكتب الأجنبية:

Dr.Ahmad Yousif, APARTHEID IN PALESTINE, UNITED- ASSOCIATION. FOR STUDIES RESEARCH, occasional papers, series No, ٢٢, ٢٠٠١, p١٨

ثانياً): الوثائق والتقارير:

- اضهاد العرب في إسرائيل (التقرير الثاني) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، القاهرة، ١٩٥٥،
- يهودية "إسرائيل: الاستحقاقات والتداعيات، تقدير استراتيجي رقم (١٤) - تموز/ يوليو ٢٠٠٩، على الرابط:
<http://www.alzaytouna.net/permalink/٤٣٢٥.html>

ثانياً) الدوريات :

- جريدة الشرق الأوسط، العدد (٩٩٧٧) في ٢٣/٣/٢٠٠٦
- صحيفة النهار اللبنانية، ووكالات الأنباء في ٢ أيلول ٢٠١٣، وعلى الرابط:
<http://www.annahar.com/article/٢٧٢٤٤>
- مجلة مختارات إسرائيلية، العدد (٩٥) تشرين الثاني/٢٠٠٢
- مجلة الرأي الآخر، دار الإعلام العربي-بريطانيا، العدد(٢٢) تموز ٢٠٠٨،
- مجلة شؤون فلسطينية' العدد (٢٤٦) ، خريف ٢٠١١.
- مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١،

ثالثاً) الأنترنت :

- صحيفة الدستور الأردنية على الرابط: <http://www.addustour.com/١٥٣٦٩>
- صحيفة المنار اللبنانية على الرابط: www.almanar.com.lb

- موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages>
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) على الرابط: <http://www.wafa.ps/arabic/index>
- صحيفة النهار اللبنانية، ووكالات، وعلى الرابط: <http://www.annahar.com/article/27244>
- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) <http://www.badil.org/haq-alawda/item/1582-art-03>
- موقع العرب نيوز على الرابط: <http://alarabnews.com/alshaab/2004/07-05-2004/p13.htm>

١. أريج صباغ خوري، ونديم روحانا، الأبحاث حول الفلسطينيين في إسرائيل: بين الأكاديمي والسياسي/ من كتاب الفلسطينيين في إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية (مدى الكرمل)، حيفا، ٢٠١١، ص ١٠.
٢. حبيب قهوجي، عرب فلسطين عام ١٩٤٨-انتماء وصمود، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٧٦، ص ١٥١
٣. إبراهيم عبد الكريم، تجمعات العرب في فلسطين (دراسة)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص ٥٧
٤. المصدر نفسه، ص ٣٨.
٥. د. عزمي بشارة، العرب في إسرائيل - رؤية من الداخل، ط ٢ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، نيسان ٢٠٠٢، ص ١٤٤
٦. مصطفى الهواري، (اعداد وترجمة) السكان العرب في إسرائيل، الكتاب الإحصائي رقم (٢٦) لمركز المعلومات الإحصائية التابع للمكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد (٩٥) تشرين الثاني/ ٢٠٠٢، ص ٢٥-٢٦.
٧. آرون يفتا حثيل، المواطنة العربية الفلسطينية في إسرائيل، من كتاب: الفلسطينيون في إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية (مدى الكرمل)، حيفا، ٢٠١١، ص ١٣٠.
٨. ضياء الحاجري، إسرائيل من الداخل، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ٢٢-٢٣
٩. حبيب قهوجي/ مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢
١٠. د. عزمي بشارة، العرب في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥
١١. آرون يفتا حثيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.
١٢. راسم خماسي: تركيبة اليهود الشرقيين في إسرائيل، من كتاب اليهود الشرقيون في إسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٦٦.
١٣. لينه كوهين، سمات إسرائيل الخاصة، من كتاب إسرائيل (٢٠٢٠)، المجلد السادس، إسرائيل والشعب اليهودي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥، ص ٩٤.
١٤. المصدر نفسه، ص ٩٤.
١٥. صحيفة النهار اللبنانية، ووكالات الأنباء في ٢ أيلول ٢٠١٣، وعلى الرابط: <http://www.annahar.com/article/27244>
١٦. إبراهيم الدقاق، إسرائيل في العام ٢٠٠٠: الخلفية والأداء، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٠.
١٧. اضطهاد العرب في إسرائيل (التقرير الثاني) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين، الشعبة السياسية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٩
١٨. إسرائيل شاحك، عنصرية إسرائيل بالوثائق والأرقام، ترجمة خليل فريجات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨، ص ٣١١
١٩. ضياء الحاجري، مصدر سبق ذكره، ص ٩١

٢٠ نور الدين مصالحة، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون - سياسة التوسع (١٩٦٧-٢٠٠٠)، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان ٢٧٩ ص ٢٠٠١،

٢١ المصدر نفسه، ص ٢٧٨

٢٢ فوزي الأسمر، عربي في إسرائيل، ترجمة: نظمي لوقا، وصوفي عبد الله، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٧٧، ص ٣١١

٢٣ المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٣

٢٤ Dr.Ahmad Yousif, APARTHEID IN PALESTINE, UNITED- ASSOCIATION. FOR STUDIES RESEARCH, occasional papers, series No, ٢٢, ٢٠٠١, p١٨

٢٥ جريدة الشرق الأوسط، العدد (٩٩٧٧) في ٢٣/٣/٢٠٠٦، ص ٥

٢٦ المصدر السابق نفسه، ص ٥

٢٧ . جلال الدين عز الدين، خريطة الانقسامات الداخلية في إسرائيل، موقع العرب نيوز على الرابط:

<http://alarabnews.com/alshaab/٢٠٠٤/٠٧-٠٥-٢٠٠٤/p١٣.htm>

* . هو: «ديفيد بن غوريون»، كان أحد قادة الحركة الصهيونية، ومعلن دولة إسرائيل ، وأول رئيس لحكومتها. في العام ١٩٤٨.

٢٨ .راكان المجالي. جنود وآفاق الدولة اليهودية، صحيفة الدستور الأردنية على الرابط: <http://www.addustour.com/١٥٣٦٩>

٢٩ . . يهودية "إسرائيل": الاستحقاقات والتداعيات، تقدير استراتيجي رقم (١٤) - تموز/ يوليو ٢٠٠٩، على الرابط:

<http://www.alzaytouna.net/permalink/٤٣٢٥.html>

٣٠ . المصدر نفسه .

٣١ . آرون يفتا حثيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

٣٢ . نبيل السهلي ، يهودية دولة إسرائيل ، موقع الجزيرة نت على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/٥١c٨٠dfd-fe٤٢-٤b٢٣-a٧٧١-b٥f١٨٦٤٦b٣٧٠>

٣٣ . عبد الحفيظ محارب ، يهودية الدولة، الفكرة، الدولة واشهارها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) على الرابط:

<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=١١٧٢٥٨> وينظر أيضا في مجلة شؤون فلسطينية' العدد (٢٤٦)

، خريف ٢٠١١.

٣٤ . سلامة كيلة، تكريس "يهودية فلسطين" يتطلب تكريس طائفية المنطقة، مجلة الرأي الآخر، دار الإعلام العربي-بريطانيا العدد(٢٢) تموز

٢٠٠٨، ص ٥٢_٥٣.

٣٥ . أريج صباغ خوري، حرب عام ٤٨ ضد الفلسطينيين في إسرائيل لم تنته بعد، موقع (مدى الكرمل): المركز العربي للدراسات الاجتماعية

والتطبيقية، على الرابط: <http://mada-research.org/blog/٢٠١٠/٠٧/١٥/>

٣٦ . زينب الطحان، ماذا يعني أن تصبح "إسرائيل" دولة يهودية؟! صحيفة المنار اللبنانية على الرابط:

www.almanar.com.lb/adetails.php?fromval=٢&cid=١٠١&frid=٤١&seccatid=١٠١&eid=٦٣٠٩١٤

٣٧ . عبد الحميد الكيالي، قراءة موجزة في المشهد الإسرائيلي- الفلسطيني ٢٠١٠، من أوراق العمل في الحلقة النقاشية (القضية

الفلسطينية: تقييم استراتيجي ٢٠١٠، وتقدير استراتيجي ٢٠١١)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ١٣ كانون الثاني ٢٠١١،

ص ٣٢-٣٣.

٣٨ . جلال الدين عز الدين علي، الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،

ط١، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ١٢.

٣٩ . هاني المصري، حق العودة في مواجهة يهودية إسرائيل، موقع بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

<http://www.badil.org/haq-alawda/item/١٥٨٢-art-٠٣>

٤٠ . عبد الحفيظ محارب ، يهودية الدولة، مصدر سبق ذكره.

٤١ عدنان أبو عامر. مشروع «يهودية الدولة».. سيشتب حق العودة ويطرد من بقي في فلسطين، مجلة العودة، العدد الثاني والسبعون ، أيلول

(سبتمبر) ٢٠١٠، وعلى الرابط: www.alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=٩١١&menuID=٨